الدكتور: يوسف السعيدي أحمد	سعداوي مراد مسعود
أستاذ محاضر أ	طالب دكتوراه
جامعة المدية	جامعة المدية
youcef.ahmed@gmail.com	saadaoui.mourad@univ-medea.dz
هاتف محمول : 06.70.42.49.71	هاتف محمول : 06.98.11.61.93

أهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي

(دراسة حالة المملكة الهاشمية الأردنية للفترة 2007–2017)

The importance of financial inclusion in achieving financial stability (Case study of the Hashemite Kingdom of Jordan 2007-2017)

محور المداخلة :مدخل إلى الشمول المالي (مؤشرات القياس العالمية ، علاقته ببعض المفاهيم ذات الصلة (الاستقرار المالي ، النزاهة المالية ، التثقيف المالي ، الإقصاء المالي)

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى فحص مدى أهمية تطبيق سياسات الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في الاردن ، بحيث تم التطرق إلى مفاهيم حول الشمول المالي والاستقرار المالي وكيفية قياسه ، كما تم التطرق إلى العلاقة التي تربط بين الشمول المالي والاستقرار المالي من الجانب النظري ،أما في الجانب التطبيقي تم التطرق إلى الرؤية وللإطار العام للشمول المالي في الاردن كما تم دراسة وضع الاستقرار المالي في الاردن والذي تم قياسه من خلال مؤشر القطاع المصرفي ومؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر سوق رأس المال خلال فترة 2007 إلى غاية 2017 وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق سياسات الشمول المالي تحقق الاستقرار المالي في الاردن.

الكلمات المفتاحية : الشمول المالي ، الاستقرار المالي ، الشمول المالي في الاردن ، الاستقرار المالي في الاردن .

Abstract :

The aim of this study was to examine the importance of implementing the policies of financial inclusion in achieving financial stability in Jordan, So that they addressed the concepts of financial inclusion and financial stability and how to measure, and also touched on the relationship between financial inclusion and financial stability from the theoretical side, On the practical side, the vision and general framework of financial coverage were discussed in Jordan, and the financial stability situation in Jordan was studied. It was measured by the banking sector index, the macroeconomic index and the capital market index during the period from 2007 to 2017.

The study concluded that the implementation of the policies of financial inclusion achieved financial stability in Jordan.

Keywords: Financial Inclusion, Financial Stability, Financial Inclusion in Jordan, Financial Stability in Jordan.

مقدمة:

يعني الشمول المالي توسيع اتاحة استخدام كافة الخدمات المالية لأكبر شريحة من السكان ، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير ، خدمات الدفع والتحويل ، خدمات التأمين ، وخدمات التمويل ، ويتم تطبيق سياسات الشمول المالي عبر تطبيق استراتيجية شاملة للشمول المالي وذلك من خلال وضع أهداف واضحة وسهلة .

ووفقا لإحصائيات البنك الدولي ، المنشورة على موقعه الإلكتروني على شبكة المعلومات الدولية ، فإن هناك 2 مليار شخص في العالم لا يستخدمون الخدمات المالية الرسمية ، وأكثر من 50 % من البالغين المنتمين للطبقات الفقيرة لا يتعاملون مع البنوك نظرا لارتفاع التكلفة أو بعد مسافة أو للمتطلبات المرهقة التي قد تطلب لفتح حساب بنكي ، الأمر الذي أدى إلى إطلاق دعوة من قبل رئيس مجموعة البنك الدولي السيد كيم جيم للعمل وبذل الجهود في محاولة تعميم الخدمات المالية للجميع بحلول عام 2020م ، باعتبار الشمول المالي وسيلة للتغلب على الفقر وبوابة عبور لحياة أكثر رغدا .

وعليه فقد اتخذت العديد من الدول ، من الشمول المالي توجها استراتيجيا لها لدعم الاستقرار المالي والاجتماعي وذلك عن طريق اتاحة الخدمات المالية والمصرفية لجميع فئات المجتمع ،واستقطاب وتشجيع الفئات المستبعدة على استخدام الخدمات المالية .

لهذا تسعى المملكة الهاشمية الاردنية إلى الترويج لمفهوم جديد على الاقتصاد الاردني وهو الشمول المالي ، في محاولة لدمج مختلف طبقات المجتمع أفراد ومؤسسات في المنظومة المصرفية الرسمية للدولة ،وذلك لإعطاء فرصة لجميع الفئات لإدارة أموالهم بشكل آمن .

الإشكالية الرئيسية:

يحصن الشمول المالي نسبيا المجموعات ذات الدخل المنخفض من التقلبات خلال الدورات والأزمات الاقتصادية ، وإدراجها في القطاع المالي من شأنه أن يحسن من استقرار المالي خلال الازمات الاقتصادية الكبرى ومنه يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

هل يساهم الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي ؟

والتي يمكن ان نقسمها إلى الاسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بالاستقرار المالي والشمول المالي ؟
- ما مدى إدراك الدولة الاردنية لمفهوم الشمول المالي ؟
- هل استطاعت الاردن تحقيق الاستقرار المالي من خلال الشمول المالي ؟

أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية الدراسة من الاهتمام المتزايد بمفهوم الشمول المالي ، ومنه الاهتمام بإيجاد وسيلة لتحقيق الاستقرار المالي الذي يتحقق من خلال التوسع في الإقراض للأفراد ، التوسع في منح القروض العقارية ،التوسع في إصدار البطاقات الائتمانية وكذلك منح القروض الشخصية .

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بحث وتحليل أهمية تطبيق الشمول المالي على الاستقرار المالي في الاردن وذلك من خلال الأهداف التالية :

- التعريف على الشمول المالي في الاردن
- إعطاء صورة عن الاستقرار المالي وكيفية قياسه
- معرفة مدى تحقيق الاردن للاستقرار المالي من خلال تطبيق الشمول المالي

تقسيمات الدراسة:

لأجل الإجابة على إشكالية الدراسة تم تقسيم الدارسة على النحو التالي:

المحور الأول: مفاهيم عامة حول الشمول المالي

المحور الثاني: ماهية الاستقرار المالي وكيفية قياسه

المحور الثالث: العلاقة التى تربط بين الشمول المالي و الاستقرار المالي

المحور الرابع : تحليل العلاقة التي تربط بين مؤشرات الاستقرار المالي والشمول المالي في الاردن

المحور الأول: مفاهيم عامة حول الشمول المالي

لاقى مصطلح الشمول المالي اهتماما كبيرا من قبل المؤسسات الدولية ومن قبل المختصين الماليين على حد السواء مما أدى إلى ظهور عدة مفاهيم له تصب في مجملها في إطار واحد .

أولا : تعريف الشمول المالي

يعرفه البنك الدولي في تقريره الصادر عام 2014 :على أنه نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية [1] وحسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء يعكس الشمول المالي الحالة التي يكون فيها الأفراد – بمن فيهم ذوي الدخل المنخفض ، منظمات الأعمال بما فيها الصغيرة أو محددة النشاط – الذين يتمتعون بحرية الولوج واستعمال كامل أنواع الخدمات المالية الرسمية (المدفوعات ، التحولات ،الادخار القروض والتأمينات) المقدمة ضمن طريقة مسؤولة ومستدامة ، من خلال مجموعة مزودين يعملون في بيئة ملائمة ، شرعية ومنظمة [2].

وتعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) : بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من خدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي توسع نطاق استخدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة ، من خلال تطبيق مناهج متكبرة تشمل التوعية والتثقيف المالي ، وذلك بهدف الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي .[3]

ويعرفه مركز الشمول المالي في واشنطن : على أنه "الحالة الذي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات ذات الجودة وبأسعار منسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء .[4]

ويعرفه البنك المركزي المصري : الشمول المالي هو أن كل فرد مؤسسة في المجتمع تلاقى منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتها .[5]

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن ملاحظة عدة ركائز يرتكز عليها الشمول المالي :

- إتاحة استخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته ؛
- الوصول إلى المنتجات المالية وتوفر خدمات المالية بأسعار منسبة ومريحة ؛
- التنظيم والرقابة الفعالتين بهدف تقديم وضمان المنتجات المالية والخدمات المالية في بيئة يسودها الاستقرار المالي ؛
- جودة الخدمات المالية أي تكون المنتجات المالية مصممة لاحتياجات العملاء .

ثانيا : أهداف الشمول المالي

نظرا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة موحدة ، تتنامي المنافع المتأتية من الشمول المالي ، حيث ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أن بناء النظام شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل ، وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي التالية :[6]

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع على الخدمات والمنتجات المالية ، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية ؛
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم ؛
- تعزيز مشاريع العمل والنمو الاقتصادي ؛
- تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة جدا من الاستثمار والتوسع .

ثالثا : شروط الشمول المالي : تتمثل شروط الشمول المالي في النقاط التالية:[7]

- تحديد الدول للأهداف التي يمكن من خلالها تحقيق ورفع كفاءة الشمول المالي ؛
- دراسة السوق المصرفي دراسة جديدة لمعرفة مدى جدوى المنتجات الموجودة حاليا ومدى تناسبها مع أفراد المجتمع ؛
- العمل على إطلاق خدمات جديدة تغطى كافة الاحتياجات المالية والمصرفية لكل فئات المجتمع ؛
- توفير الخدمات الاستشارية للعملاء ومساعدتهم في اختيار الخدمات الأكثر ملائمة لهم والتي تساعد على إدارة أموالهم بطريقة سليمة .

ولذلك فيعتبر الشمول المالي أداة الدول والحكومات لرفع المستوى المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي .

رابعا : معوقات الشمول المالي

يترتب على الاستعباد المالي العديد من الآثار السلبية المتمثلة في مخاطر عدم الاستقرار المالي ومخاطر المعاملات النقدية وغسل الأموال ،بالإضافة إلى استمرار معضلة صعوبة حصول المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على التمويل وعدم اندماج القطاع غير الرسمي ضمن القطاع الرسمي ، بالإضافة إلى صعوبة وصول البنوك لشرائح جديدة من العملاء واستهدافها ، مما يلقي بظلاله على

تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وقد تنتج حالة الاستبعاد المالي لوجود عدة عوامل تعيق عملية الشمول المالي والتي نذكر منها :

- عدم توافر البنية التحتية للازمة للتوسع نحو الشمول المالي؛
- عدم تهيئة البيئة التنظيمية والقانونية والرقابية المواتية.

المحور الثاني : ماهية الاستقرار المالي وكيفية قياسه

على الرغم من أهمية الاستقرار المالي وسعى صانعي السياسة الاقتصادية لتحقيقه ،إلا من المفاهيم الغامضة التي تحمل مدلولات أو معاني مختلفة اختلفت نطاق البحث ذاته .

أولا : تعريف الاستقرار المالي

وقد أكد Ferguson أنه من المفيد تعريف الاستقرار المالي من خلال تعريف الوضع المعاكس له وهو عدم الاستقرار المالي ، وفي هذا الإطار فقد عرف عدم الاستقرار المالي كوضع يتضح فيه المعايير التالية :

- تباين أسعار بعض الأصول المالية الهامة ؛
- تضاءل أداء السوق والائتمان بصورة كبيرة الأمر الذي يؤدي إلى انحراف اجمالي الانفاق صعودا وهبوطا مما يؤثر على قدرة الاقتصاد على الانتاج .[8]

في هذا الإطار أوضح (Crockett) أن عدم الاستقرار المالي يعني اقتصاديا ضعف الاداء بسبب التقلبات في أسعار الأصول المالية على الوفاء بالتزاماتها ، وفي هذا السياق عرف(Chant) الاستقرار المالي أيضا من خلال تعريف عدم الاستقرار المالي ، حيث أوضح أن عدم الاستقرار المالي يشير إلى ظروف الأسواق المالية التي تضر أداء الاقتصاد من خلال تأثيرها على النظام المالي ، حيث يضر عدم الاستقرار المالي الاقتصاد بعدة طرق يضعف الحالة المالية للوحدات غير المالية مثل الأسر ، للشركات والوحدات لدرجة أقل قدرة على تمويل بقية الاقتصاد .[9]

وبناء على ما تقدم فإن الباحثان يعرفان الاستقرار المالي على أنه : انه النظام المالي المقاوم لصدمات الاقتصادية وذلك لقدرته على تخصيص والاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية بكفاءة وفعالية وتسعير وإدارة المخاطر المالية مما يضمن زيادة تدفق التمويل لكافة الاطراف المجتمع مما يحقق الرفاهية الاقتصادية داخل المجتمع .

ثانيا : مؤشرات قياس الاستقرار المالي

يمكن توضيح مؤشرات قياس الاستقرار المالي في الجدول التالي :

جدول رقم (01) : مؤشرات قياس الاستقرار المالي

القطاع	مؤشر الاستقرار المالي	دلالة المؤشر
الاقتصاد الحقيقى Real Economy	نمو الناتج المحلى الإجمالي GDP Growth	يدل على قوة الاقتصاد الكلي ، الناتج المحلي الإجمالي مقياس رئيسي يستخدم بشكل خاص في حالات التوسع الائتماني أو العجز المالي .
	الوضع المالي للحكومة Fiscal position of government	قدرة الحكومة على إيجاد التمويل ، ضعف الدين السيادي لعدم توافر التمويل .
	التضخم Inflation	معدل الزيادة في الأرقام القياسية لمختلف الأسعار
قطاع الشركات Corporate sector	إجمالي الدائنين / حقوق الملكية Total debt to equity	الرافعة المالية للشركة
	الارباح / الفوائد والمصروفات الرئيسية Earnings to interest and principal expenses	قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها من خلال مواردها الداخلية .
القطاع المالي Financial Sector	نسب السيولة Liquidity ratio	قدرة البنك على سداد التزاماتها من خلال مواردها الداخلية .
	الرافعة المالية للبنك Bank Leverage Ratio	المخاطر في القطاع المصرفي

المحور الثالث : علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي

قد يكون من الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالية ، كما أنه من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي مع وجود نسبة متزايدة من المجتمع والقطاع الاقتصادي التي لا تزال مستبعدة من الناحية المالية (مثل سكان المناطق الريفية ، مجموعة من الأقل خطأ في المناطق الحضرية الفقيرة ، الفقراء يوحى ذلك إلى وجود ارتباط وثيق بين استقرار المالي والشمول المالي في كلا الاتجاهين .

تؤكد بعض الدراسات السابقة ان الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء كما يؤدي إلى قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة اكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار المالي الاجتماعي والسياسي ، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي . كما يمكن للشمول المالي أن يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات ، فضلا عن زيادة تصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي وزيادة فاعلية السياسة النقدية ويلاحظ أن تنوع محافظ الأصول والالتزامات يعزز من توزيع المخاطر وتفادي تركزها .

على جانب الالتزامات ، تفترض بعض الدراسات أن القطاع المالي الشامل عادة يتميز بقاعدة ودائع مستقرة إذا كانت أكثر تنوعا ، حيث ثبت أن الزيادة بنسبة 10 % في المئة من نصيب الأفراد القادرين على الحصول على خدمة الودائع المصرفية قد يؤدي إلى تخفيف أو الحد من معدلات سحب الودائع بنحو ثلاثة إلى ثمانية نقاط في المئة .

كما تبين أن المدخرين ذوي الدخل المنخفض يتجهون إلى الحفاظ على الودائع خلال فترات الأزمات النظامية وبالتالي فإن ودائع العملاء ذوي الدخل المنخفض تعتبر عادة مصدر مستقر للتمويل في حالة نفاذ المصادر الأخرى أو صعوبة الحصول عليها .

إلا أنه في أوقات الشدة أو الأزمات المالية قد يقوم المدخرون . خاصة الكبار يسحب ودائعهم من البنوك بما يؤثر سلبا على أوضاع السيولة في القطاع المصرفي بصفة عامة ويمكن الحد من ذلك إذا كانت الودائع أكثر تنوعا ويتحقق هذا التنوع عن طريق الحصول على الودائع المصرفية من عدد أكبر من الأفراد .

الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة تحقيق الشمول المالي بناء عليه فإن تحقيق نطاق أوسع من الشمول في الودائع المصرفية يؤدي إلى استقرار قاعدة الودائع وبالتالي تحسين مرونة التمويل والاستثمار بالقطاع المصرفي بما يؤثر بشكل ايجابي على أوضاع السيولة وبالتالي يدعم الاستقرار المالي بشكل عام ، كما أن الشمول المالي يؤدي إلى توجيه الارصدة الخامدة إلى استخدامات أكثر إنتاجية وتحويلها إلى ودائع تدر عائد .

وعلى جانب الأصول ، تشير إلى نتائج بعض الدراسات إلى خسائر القروض الصغيرة تشكل مخاطر نظامية اقل الخسائر المحققة من القروض الكبيرة وبالتالي فإن زيادة الشمول المالي من حيث تيسير منح ائتمان القروض الصغيرة يؤدى إلى قدر أكبر من الاستقرار المالي على مستوى مقدمي الخدمات المالية .[10]

وقد ثبت أن الشمول المالي قد يؤدي بنية النظام المالي ودعم كفاءته فيما يتعلق بالمنتجات والمعاملات التي يتم استحداثها ،والعملاء الذين يستخدمون الخدمات المختلفة ، والمخاطر الجديدة الناشئة وكذا المؤسسات التي أنشئت أو توسعت في الأسواق الجديدة .

كما أكدت بعض الدراسات أنه في الدول ذات مستويات العالية من الاستبعاد المالي فإن الخدمات غير الرسمية التي تعتمد عليها القطاع العائلي والشركات تعد بدائل غير مجدية عن الخدمات الرسمية ، وقد تكون الخدمات المالية غير الرسمية في حد ذاتها مصدر لعدم الاستقرار المالي .[11]

المحور الرابع : تحليل العلاقة التي تربط بين مؤشرات الاستقرار المالي والشمول المالي في الأردن

شهد قطاع التكنولوجيا المالية أو ما يعرف (Fintech) تطورا ملحوظا خلال السنوات القليلة الماضية في الاردن ، حيث أصبحت العديد من الخدمات المالية المصرفية تعتمد في إنجازها على التكنولوجيا المالية ، مما يساهم في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وزيادة المنافسة في النظام المالي وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي والشمول المالي للذان بدورهما يساهمان في تعزيز الاستقرار المالي في الاردن .

أولا: الشمول المالي في الأردن

بعد قيام البنك المركزي في نهاية عام 2016 بالإعلان ولجميع الشركاء الرئيسيين من القطاعين العام والخاص عن رؤية الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي التي تهدف إلى تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية المقدمة من القطاع المالي الرسمي وبحيث يتم تقديم هذه الخدمات بصورة عادلة وشفافة ومسؤولية وبما يتوافق مع محاور الأجندة الوطنية والتوجهات الاستراتيجية في المملكة سعيا نحو نظام مالي شامل ومستدام في المملكة ، فقد تم بتاريخ 2017/12/4 إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018-2020) تحت رعاية الملك عبد الله بن الحسن الثاني وبحضور رئيس الوزراء وتم تحديد خمسة محاور في هذه الاستراتيجية وهي : التثقيف المالي ، حماية المستهلك المالي ، المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، خدمات التمويل الأصغر ، المدفوعات الرقمية وبحيث يتم بناء قاعد بيانات تدعم المحاور الخمسة المذكورة وذلك لضمان دقة وتطبيق الأهداف ووضوح الرؤية لكل محور ،وتهدف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي لتحقيق هدفين رئيسيين يتمثل الأول برفع مستوى الشمول المالي من 33.1% في عام 2017 مقاسا بعدد البالغين الذين يملكون حسابات في

مؤسسات مالية إلى 41.5% بحلول عام 2020 ،أما الهدف الثاني فيتمثل بتقليص فجوة الوصول المالي بين الجنسين من 53% إلى 35% .

يدرك الاردن بأن الشمول المالي بات يشكل ركيزة أساسية في تحقيق النمو الشامل والمستدام في المملكة حيث عكفت الحكومة الاردنية علي بناء بنية تحتية مالية متينة وقوية بالإضافة إلى وضع الأطر التشريعية والقانونية للازمة للوصول إلى نظام المالي شامل ، وقد أخذ البنك المركزي الأردني الدور القيادي في هذه العملية يسانده فيها شركاءه من القطاعين العام والخاص بما يضمن التنسيق والتعاون في وضع وتنفيذ عدد من المبادرات الرئيسية بهذا الخصوص .[12]

ثانيا : الأسباب الموجبة لاستراتيجية وطنية للشمول المالي

ظهرت الحاجة إلى تبني استراتيجية وطنية للشمول المالي في الاردن للأسباب التالية :

1- النسبة المرتفعة للأشخاص المستبعدين ماليا :

طبقا للدراسة التشخيصية التي أجريت عام 2017 فإن 67 % من الاردنيين فوق سن الـ 15 عاما لا يستطيعون الوصول للخدمات المالية الرسمية وفقا لمؤشر نسبة امتلاك الحسابات ، كما أن 38% من البالغين مستبعدين من أي خدمات مالية رسمية ، 24.8% من البالغين مستبعدين بشكل تام من أي خدمات مالية رسمية وغير رسمية ،بالإضافة إلى غالبية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومقيدة ماليا .

2- المساهمة في تحقيق أهدف التنمية المستدامة :

من المتوقع أن تساهم الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في تقليل أوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي في المملكة بما يتماشى مع رؤية الأردن 2025 ، كذلك فإن الآثار الإيجابية المتوقعة على المساواة والرفاهية العامة في الاردن مستمدة من الآتي :[13]

- إن توفير مصادر جديدة وكافية للتمويل وتنويع الخدمات المالية الاخرى سيؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل خاصة لذوي الدخل المحدود ؛
- زيادة فرص للاجئين في الحصول على الخدمات المالية استخدمها سيعمل على تقليل التفاوت الاجتماعي والاقتصادي في المملكة بحيث يؤدي إلى تدعيم اعتمادهم على الذات وتمكينهم من المساهمة في النشاط الاقتصادي بفعالية .

3- الرؤية والاطار العام للشمول المالي في الأردن

تقوم الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي على تسليط الضوء على القطاعات ذات الاولوية من ضمنها ثلاثة محاور رئيسية للشمول المالي والتي تتضمن :[14]

- التمويل الأصغر الخدمات المالية .
- تمويل الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم .
- تحقيق المتطلبات الأساسية لإنجاح الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي .

ثالثا : توفير البنية التحتية للازمة لتعزيز الشمول المالي: تتضمن البنية اللازمة لتعزيز الشمول المالي توفير العناصر التالية:[15]

1- الخدمات المالية الرقمية :

باشر البنك المركزي الأردني بعملية تطوير وإعادة هيكلة لنظم الدفع والتسويات في المملكة بالتشارك مع البنوك العاملة في الاردن والشركاء ذوي العلاقة ، وتهدف هذه العملية إلى الحفاظ على سلامة وكفاءة نظام المدفوعات الوطني من خلال التشغيل البيني لأنظمة الدفع ووضع الأطر القانونية الشاملة لتعزيز الشمول المالي وتشجيع القبول المتزايد لأدوات الدفع الحديثة وتقليل المخاطر النظامية ومخاطر الائتمان وتسهيل دورة النقود في الاقتصاد بما يعزز كفاءة الاقتصادية وقد اضطلع البنك المركزي بالدور القيادي لهذه العملية تسانده فيها البنوك التجارية .

2- شركة المعلومات الائتمانية :

قام البنك المركزي بالعمل على إيجاد الإطار التشريعي والقانوني للازم لعمل لشركات التي تعني بتبادل المعلومات الائتمانية حيث إصدار قانون المعلومات الائتمانية المؤقت رقم (15) لسنة 2010 ، نظام شركات المعلومات الائتمانية رقم (36) لسنة 2011 ووفقا لهذه المرجعيات القانونية فقد أنيط بالنبك المركزي الأردني مسؤولية ترخيص مثل هذه الشركات إلى جانب الرقابة ولإشراف عليها وتنظيم أعمالها وقد تم بتاريخ 2015/12/15 منح الموافقة لترخيص أول شركة معلومات ائتمانية في المملكة ، كما تم بتاريخ 2016/4/6 الموافقة على قيام البنوك المرخصة بتزويد شركة كريف – الأردن بالمعلومات المتعلقة بالائتمان العائد لعملائهم دون الحصول على الموافقة المسبقة لهؤلاء العملاء "تصريح الاطلاع " ، بالإضافة إلى قيام البنوك بتزويدهم بتلك المعلومات لثلاث سنوات سابقة ' وقد قامت الشركة بالإطلاق خدمة الاستعلام الائتماني في تشرين الأول من عام 2016 حيث توفر هذه الشركة قاعدة المعلومات ائتمانية شاملة عن عملاء

البنوك والشركات المالية الأخرى التي تقدم الائتمان مما سيساعد هذه الجهات على ترشيد القرارات الائتمانية وبحيث يتم اتخاذ القرار الائتماني السليم المبني على تقييم دقيق لقدرة العملاء على السداد وتسعير المنتجات المصرفية بناء على مخاطر العملاء ، بما يعزز من فعالية إدارة المخاطر لدى البنوك والشركات الاخرى ويحسن من فرص العملاء خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى التمويل هذا حتى تاريخ 2018/5/30 قامت شركة كريف – الأردن بتوقيع اتفاقيات مع (46) مؤسسة شملت (25) بنك ، ومن المتوقع ان يكون لأنشاء هذه الشركات انعكاسات إيجابية على تحسين الشمول المالي وتعزيز الاستقرار المالي في الاردن .

رابعا : الاستقرار المالي في الاردن : يتم تحديد الاستقرار المالي في الأردن باستخدام مؤشرات يمكن تحديدها كما يلي:[16]

1- حساب مؤشرات الاستقرار المالي في الاردن

تم الاعتماد على العديد من التجارب الدولية في بناء مؤشر الاستقرار المالي يتناسب مع خصوصية النظام المالي والاقتصادي في المملكة الاردنية ، وأخذ أفضل الممارسات لتطبيقها مع مراعاة اختبار المتغيرات التي تميز خصوصية القطاع المالي الأردني من حيث سيطرة قطاع البنوك مقارنة بباقي مكونات النظام المالي ولذلك فقد شكلت مؤشرات القطاع المصرفي أكثر من نصف المؤشرات المستخدمة في تطوير المؤشر الكلي في احتساب مؤشر الاستقرار المالي في الأردن .

2- **تطبيق البيانات** (Normalization)

تم استخدام منهجية إعادة القياس (re-scaling) للمؤشرات الفرعية عن طريق طرح القيمة الصغرى للمؤشر الفرعي من قيمة المؤشر تم قسمة الناتج على مدى المؤشر الفرعي وفق المعادلة (1) ادناه

(1)..... di= Ai-min / Max- min

حيث تمثل كل من min و max القيمة الصغرى القيمة العظمى للمؤشر الفرعي di

3- حساب المؤشرات الفرعية :

يتم احتساب المؤشر الفرعي باستخدام المعدل المرجح للمؤشرات التي تم تطبيعها مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للمؤشرات عند تحديد الأوزان الترجيحية ، هذا وتتعدد طرق اختبار الأوزان الترجيحية للمؤشرات من أفضل الطرق المستخدمة هي الاعتماد على آراء الخبراء المختصين بحيث يتم إعطاء الأوزان حسب أهمية المؤشر الفرعي مدى تأثيره على الاستقرار المالي في المملكة ، وعليه تم إعطاء الأوزان التالية لمؤشرات القطاع المصرفي :

الجدول (02): الأوزان لمؤشرات القطاع المصرفي في الاردن

المتغير	الوزن الترجيحي
كفاية رأس المال	28.3%
جودة الأصول	28.3%
السيولة	28.3%
الربحية	15%
المجموع	100%

المصدر : تقرير الاستقرار المالي في الاردن ،الصادر من دائرة الاستقرار المالي ، البنك المركزي الاردني http://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=88 تاريخ الاطلاع 02 جويلية 2019 على الساعة .21.00. ص 40.

تم احتساب المؤشرات الفرعية لكل من القطاع المصرفي والاقتصاد الكلي وسوق راس المال وفق المعادلات التالية :

- **مؤشر القطاع المصرفي :**

$$Bsi=\sum_{1}^{9} w_b d_b /9 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

- **مؤشر الاقتصاد الكلي:**

$$Esi=\sum_{1}^{6} d_b /6 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

- **مؤشر سوق رأس المال :**

$$Esi=\sum_{1}^{2} d_M /2 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

4- تحليل نتائج المؤشر الاجمالي للاستقرار المالي في الاردن :[17]

تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والواحد حيث أنه كلما كان هناك اقتراب من الواحد ازدادت درجة الاستقرار في النظام المالي وقد بدأت قيمة مؤشر الاستقرار المالي في الاردن بقيمة 0.64 في نهاية 2007 ، ثم انخفضت قيمة المؤشر 0.5 سنة 2008 بسبب الازمة المالية العالمية ثم ارتفع المؤشر سنة 2010 ليصل 0.64 ليعاود الانخفاض خلال الفترة 2012 بسبب أحداث الربيع العربي حيق بلغ مؤشر الاستقرار المالي 0.36 ، ثم بعدها بدأ بالتعافي ليسجل نهاية 2016 حيث بلغ مؤشر الاستقرار المالي 0.49 .

أما بالنسبة لمؤشر استقرار القطاع المصرفي فقد استقر تقريبا في عام 2017 عند نفس مستواه لعام 2016 وبقيمة بلغت ما يقارب 0.49 وقد جاء هذا الاستقرار في مؤشر استقرار القطاع المصرفي بعد قام البنك المركزي الاردني عام 2016 بالإعلان عن رؤية الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي التي تهدف إلى تعزيز وصول كافة الشرائح المجتمع إلى الخدمات المالية المقدمة من القطاع الرسمي وكذلك بسبب انخفاض نسبة الديون غير العاملة لدى البنوك وارتفاع نسب الربحية .

الخاتمة :

وفي الأخير نستطيع القول من خلال النظر إلى قيمة مؤشر التجمعي للاستقرار المالي بأن درجة استقرار النظام المالي في الاردن جيدة وهذا راجع إلى قيام البنك المركزي في نهاية عام 2016 بإعلان للعموم الشركاء من القطاعين العام والخاص عن رؤية الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي التي تهدف إلى تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية المقدمة من القطاع المصرفي الرسمي ، كما ان مؤشر استقرار القطاع المصرفي بالذات يظهر أن الاردن يتمتع بقطاع مصرفي سليم ومتين ومستقر بدرجة كبيرة .

نتائج الدراسة :

- يوفر الشمول المالي تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة الى كافة فئات المجتمع ؛
- الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء؛
- الشمول المالي يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات ؛
- الشمول المالي ينصب القطاع الرسمي على حسب القطاع غير رسمي ؛

- يوجد ارتباط وثيق بين الشمول المالي والاستقرار المالي بحيث كلما تم تطبيق سياسات الشمول المالي كلما زاد مؤشر الاستقرار المالي ؛
- لا يتحقق الشمول المالي في نظام مالي غير مستقر ،
- قامت الاردن باتخاذ إجراءات جدية لتطبيق سياسات الشمول المالي وذلك من خلال اعلان البنك المركزي الاردني للعموم الشركاء عن رؤية الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي التي تهدف الى تهدف إلى تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية المقدمة من طرف القطاع المصرفي الاردني .
- رغم حداثة تطبيق سياسات الشمول المالي في الاردن إلى ان القطاع المصرفي قد حقق نطاق اوسع من الشمول في الودائع المصرفية وبالتالي تحسين مرونة التمويل والاستثمار بالقطاع المصرفي مما يؤثر بشكل ايجابي على الاستقرار المالي

وقد توصلت نتائج الدراسة التطبيقية إلى ان تطبيق الشمول المالي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار المالي بمعدلات جيدة .

التوصيات :

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج يوصى الباحثان بما يلي :

- استكمال إجراءات تطبيق سياسات الشمول المالي في البنوك العاملة في البيئة الاردنية .
- تعزيز سياسات الشمول المالي حتى يتم تحقيق أعلى مؤشر للاستقرار المالي في الاردن .
- توفير المناهج والبرامج التي تعمل على تعزيز الشمول المالي .

الهوامش :

[1] The World Bank . (2014) . "**Global Financial Development: Financial Inclusion**", Washington, DC: World Bank.
[2] **india**". Splint International Journal of Professionals, 4(7). CGAP & Arab Monetary. (2017) " **Financial Inclusion Measurement.**

[3] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، **الشمول المالي في فلسطين** ، 2016 ، ص 16 ، http://mas.ps/arabic.php ، تاريخ الاطلاع 02 جويلية 2019 ، على الساعة 13.00 .

[4] حنين محمد بدر عجوز ، **دور الاشتمال المالي لدى البنوك الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في غزة)**،مذكرة ماجيستير غير منشور ، الجامعة الاسلامية ، غزة فلسطين ، مارس 2017 ، ص 10.

[5] النشرة التعريفية ،**الشمول المالي** ، البنك المركزي المصري ، ص 04 ، https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/default.aspx ، تاريخ الاطلاع 02 جويلية 2019 ، على الساعة ، 13.25 .

[6] أبو دية ماجد ، **دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني** ، مذكرة ماجستير ، جامعة الأزهر ، غزة ، فلسطين ، 2016 ، ص 19 .

[7] طارق محمد ابراهيم لاشين ، **تطور أنشطة بنك ناصر الاجتماعي بما يعكس الشمول المالي** ، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية في الفترة 21/20 ديسمبر 2018 ، ص 121 .

[8] ياسمين عثمان ، محمد صالح ، **تأثير تطبيق الشمول المالي على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي** مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية في الفترة 21/20 ديسمبر 2018 ، ص 146 .

[9] نفس المرجع السابق ، ص 146 .

[10] طارق محمد ابراهيم لاشين ،مرجع سبق ذكره ، ص 105 .

[11] نفس المرجع السابق ،ص 106 .

[12] **تقرير الاستقرار المالي في الاردن** ،الصادر من دائرة الاستقرار المالي ، البنك المركزي الاردني http://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=88 تاريخ الاطلاع 02 جويلية 2019 على الساعة .21.00. ص 13 .

[13] نفس المرجع السابق ، ص 14

[14] موقع البنك المركزي الاردني ، http://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=367 تاريخ الاطلاع 02 جويلية 2019 على الساعة 21.30.

[15] تقرير الاستقرار المالي في الاردن ، مرجع سبق ذكره ، ص 19.

[16] نفس المرجع السابق ، ص 40

[17] موقع البنك المركزي الاردني ، مرجع سبق ذكره .